

لانه لو كان موجبا لكان العالم قديما وهو باطل  
 بما ذكره اوله فظهر انهم ما بنوا حدوث العالم  
 على القول بالاختيار بل بنوا الاختيار على حدوث  
 فان قلت قد تبين بما تقدم ان كان لهم  
 بنا وكل من سئل عن حدوث والاختيار على الاثر  
 فواجب اختيارهم بنا مسئله الاختيار على  
 مسئله حدوثه على العكس علم وجهه  
 ان مسئله الاختيار ترتب على مسئله حدوثه  
 بلا حاجة الى الاستعانة بمسئلة اخرى فهي  
 من مستقلها كما في مسئله الاختيار فان  
 المرتب عليها حدوث ما استند الى المتخارصوا  
 كان بالذات او بالواسطة واما حدوث العالم  
 كجميع اجزائه فانه لا يثبت بحجج ابطال التسويقي  
 يتبين استناده وكل موجود ممكن الى الوجود بالذات  
 اما ابتداءه او بواسطة وحزائنته وحدثه التوابع

لذلك لا لانهم يتكروا جوازه وليس مطلوب هذا الكلام  
 انهم انما قالوا بحدوث العالم لا بابتدائهم اختيار  
 حتى يلزم بنا مسئله حدوثه على مسئله الاختيار  
 بل مدلوله ان نفي المعلول لازل لزمنهم من اثناء  
 الاختيار ونفايته يلزم من ان يعجز لهم بنا مسئله  
 حدوثه على مسئله الاختيار والعصم المستلزم  
 الوقوع في دلاله فيما ذكر على عكس هو الواجب  
 وبهذا التقرير اندفع ما ذكره الفاعل الطوسي حيث  
 قال في شرحه لاسنادات زرد قائله انما  
 اقول هذا اصلاح من غير تراخي في تعيين  
 وذلك ان المتكلمين باسم صدره الكتبهم  
 بالاستدلال على وجوب كون العالم محدثا من غير  
 تعرض لفاعله فضلا عن لزوم تعيينه او دفعه  
 ثم ذكروا بعد اثبات حدوثه انه انما يحتاج الى  
 محدثه وان محدثه يجب ان يكون محدثا بالذات

لانه

Copyrighted by University